الوجيز في شرح القانون الإداري

المدخل والتنظيم الإداري

العربي وردية

مؤسسة الكتاب القانوني

ابن النديم للنشر و التوزيع

Scanné avec CamScanner

الفهـــرس

مقدمـة.....07
الفصل الأول: مدخـل للقانـون الإداري.....11
المبحث الأول: ماهية القانـون الإداري.....15
المطلب الأول: أقسـام القانون وموقـع القانـون الإداري منـه.....1
5الفـرع الأول: أقسـام القانـون.....16
الفـرع الثاني: موقـع القانـون الإداري منـه.....20
المطلب الثـاني: تعريف القانون الإداري، وعلاقته بغيره من فروع القانون الأخرى.....22
الفـرع الأول: تعريـف القانـون الإداري.....23
الفرع الثاني: علاقة القانون الإداري بغيره من العلوم وفروع القانون الأخرى.....26
أولا: علاقة القانون الإداري بعلم الإدارة.....26
ثانيا: علاقة القانون الإداري بغيره من القوانين.....26
علاقة القانـون الإداري بالقانون الدستوري.....30
علاقة القانـون الإداري بالقانون المدني.....31
علاقة القانون الإداري بقانون العقوبـات.....32
المطلب الثالث: نشأة وتطور القانون الإداري، وخصائصه.....32
الفرع الأول: نشـأة وتطور القانـون الإداري.....32
أولا: مرحلـة عدم مسؤولية الدولـة.....33
ثانيا: مرحلة الإدارة القاضيـة.....33
ثالثا: مرحلة إنشـاء مجلس الدولة الفرنسي.....34
رابعا: مرحلة القضـاء المفـوض.....34
تطور القانـون الإداري في الجزائـر.....36
الفـرع الثاني: خصائص القانـون الإداري.....38
أولا: القانون الإداري حديث النشـأة.....38
ثانيا: القانون الإداري قانون سـريع التطـور.....39
ثالثا: القانون الإداري قانون قضائـي.....40
رابعا: القانـون الإداري قانون غـير مقنـن.....41
المبحث الثاني: أسـاس ومصادر القانـون الإداري.....42
المطلب الأول: أسـاس ومجال تطبيق القانون الإداري.....42
الفرع الأول: المعيار المعتمد لتحديد اختصاص قواعد القانون الإداري.....43
أولا: معيـار السـلطة العامـة.....44
ثانيا: معيـار المرفـق العـام.....45
1. مدرسـة المرفـق العـام.....46
2. أزمـة المرفـق العـام.....46
ثالثا: الحلول المقترحة للبحث عن أسـاس القانون الإداري.....47
1. معيـار المصلحـة العامـة.....48

Scanné avec CamScanner

2. المزج بين المعيارين (المصلحة العامة والمرفق العام).....48
3. القواعد المطبقة حاليا.....49
الفرع الثاني: تعدد معايير تحديد اختصاص القضاء الإداري.....51
أولا: المعيار المستند إلى صفة الشخص الصادر عنه العمل موضوع النزاع.....51
ثانيا: المعيار المستند إلى إقرار مديونية الدولة.....52
ثالثا: المعيار القائم على التفرقة بين أعمال السلطة وأعمال الإدارة العامة.....54
المطلب الثاني: مصادر القانون الإداري.....55
الفرع الأول: المصادر المكتوبة.....56
أولا: الدستور كمصدر للقانون الإداري.....56
ثانيا: المعاهدات الدولية.....57
ثالثا: القانون واللوائح التنظيمية.....58
الفرع الثاني: المصادر غير المكتوبة.....62
أولا: الشريعة الإسلامية.....62
ثانيا: العرف.....62
ثالثا: المبادئ العامة للقانون.....64
رابعا: القضاء.....66
خامسا: الفقه.....69
الفصل الثاني: التنظيم الإداري.....71
المبحث الأول: نظرية الشخصية المعنوية كأساس للقانون الإداري.....75
المطلب الأول: مفهوم الشخصية المعنوية وأنواعها.....75
الفرع الأول: مفهوم الشخصية المعنوية.....76
الفرع الثاني: أنواع الشخصية المعنوية.....79
أولا: الأشخاص المعنوية العامة.....80
ثانيا: الأشخاص المعنوية الخاصة.....82
المطلب الثاني: النتائج المترتبة على منح الشخصية الاعتبارية ونهاية الشخص المعنوي.....84
الفرع الأول: النتائج المترتبة على منح الشخصية الاعتبارية.....84
أولا: الذمة المالية المستقلة.....84
ثانيا: الأهلية القانونية.....85
ثالثا: الحق في التقاضي.....85
رابعا: موطن مستقل.....85
خامسا: نائب يعبر عنه.....86
الفرع الثاني: نهاية الشخص المعنوي.....86
المبحث الثاني: أساليب التنظيم الإداري.....88
المطلب الأول: المركزية الإدارية.....89
الفرع الأول: أركان المركزية الإدارية.....90
أولا: تركيز الوظيفة الإدارية في يد السلطة المركزية.....90

Scanné avec CamScanner

ثانيا، التدرج الهرمي.....91
ثالثا، السلطة الرئاسية.....92
الفرع الثاني، صور المركزية الإدارية.....95
أولا، التركيز الإداري.....95
ثانيا، عدم التركيز الإداري.....96
الفرع الثالث، تقييم المركزية الإدارية.....101
أولا، مزايا المركزية الإدارية.....101
ثانيا، عيوب المركزية الإدارية.....102
المطلب الثاني، اللامركزية الإدارية.....103
الفرع الأول، تعريف اللامركزية الإدارية وصورها.....103
أولا، تعريفها.....103
ثانيا، صور اللامركزية الإدارية.....105
الفرع الثاني، أركان اللامركزية الإدارية.....108
أولا، وجود مصالح ذاتية أو محلية متميزة.....108
ثانيا، وجود هيئات مستقلة لإدارة المصالح الذاتية أو المحلية.....109
ثالثا، الرقابة (الوصايا) على الهيئات اللامركزية.....110
الفرع الثالث، تقييم اللامركزية الإدارية.....114
أولا، مزايا اللامركزية الإدارية.....114
ثانيا، عيوب اللامركزية الإدارية.....115
المطلب الثالث، التنظيم الإداري في الجزائر.....116
الفرع الأول، الإدارة المركزية في الجزائر.....116
أولا، رئاسة الجمهورية.....117
ثانيا، الحكومة.....122
الفرع الثاني، الإدارة المحلية في الجزائر.....130
أولا، تشكيل هيئات الإدارة المحلية بالجزائر.....130
ثانيا، اختصاصات هيئات الإدارة المحلية بالجزائر.....131
ثالثا، الرقابة على المجالس الشعبية المحلية.....132
رابعا، الرقابة القضائية على أعمال الجماعات المحلية.....137
الخاتمة.....147
قائمة المراجع.....149
الفهرس.....157

Scanné avec CamScanner